صناعيون يحتالون على الأسعار

رئيس جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: وردتنا شكاوى وخاطبنا التموين وننتظر الرد.!

أكاديمي لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية

راما العلاف

لجأ بعض الصناعيين إلى التحايل على التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج إلى تقليص منتجاتهم عوضاً عن رفع سعرها، فنجد أن منتجات تم تصغير حجمها وأخرى يلحظ تخفيف جودة تغليفها أو تخفيض نسبة تركيز مكوناتها، ذلك ليس اختراعاً محلياً وإنما هي حيلة اقتصادية يستخدمها صناعيون ومنتجون على الصعيد العالمي لتحقيق إنتاج أكبر وأرباح أكثر على حساب أموال وصحة المستهلكين.

رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها عبد العزيز المعقالي أكد في حديثه لـ«الوطن» ورود العديد من الشكاوى للجمعية حول لجوء بعض المعامل والصناعيين في سورية إلى حيلة تقليص حجم المنتجات والعبوات أو تخفيض كمية المادة الغذائية ضمن العبوة مع الإبقاء على حجمها الأصلي في ظل ارتفاع أسعارها إضافة إلى قيام البعض بتخفيض المادة الفعالة في المواد الداخلة بتصنيع منتجاتهم ومنها المنظفات وبعض المواد الغذائية، مؤكداً أن هذا يندرج ضمن إطار الغش، علماً أنها حيلة تجارية يستخدمها بعض الصناعيين والمنتجين رغبةً منهم في إنتاج كمية أكبر من المنتجات سعياً لتحقيق أرباح كبيرة، ومشيراً إلى استغلال هذه المعامل ضعف القوة الشرائية للمواطن مقابل ارتفاع الأسعار بشكل كبير، بالتالي يسعى المواطن إلى السلعة الأرخص ولو على حساب الفعالة والجودة مما يحقق أرباحاً طائلة للمعامل والمنتجين.

وحمل المعقالي مديريات حماية المستهلك مسؤولية مراقبة الأسواق وأخذ العينات وفحصها واتخاذ الإجراءات المناسبة إضافة إلى التأكد من تطبيق المنتج للمواصفات السورية للمنتج «الأيزو»، مشيراً إلى أن الجمعية راسلت مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق وريفها وطلبت سحب عينات من الأسواق وفحصها إلا أن المديريات لم توافِ الجمعية بأي رد حتى تاريخه.

وأشار المعقالي إلى ارتفاع تكاليف تحليل العينات التي تتراوح بين ٦ إلى ٧ ملايين ليرة سورية، بالتالي الجمعية غير قادرة على إجراء تحليل للعينات على نفقتها الخاصة إذ تعتمد على التمويل الذاتي لأنها تمثل المجتمع الأهلي، منوهاً بأهمية تعزيز ثقافة الشكوى للمواطن والتأكد من وزن المنتج قبل شرائه ومن مدة صلاحيته وضرورة معرفة حقوقه ومن أهمها حصوله على المنتج المطابق للمواصفات السورية وأفضل جودة وسعر.

وفي السياق ذاته أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور سامر المصطفى في حديثه لـ«الوطن» انتشار ظاهرة تصغير السلع في المنتجات الغذائية والاستهلاكية عموماً كما في معظم دول العالم بما فيها الصين والولايات المتحدة الأميركية، لافتاً إلى تزايد هذه الظاهرة محلياً نتيجة الحرب المستمرة والحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة علينا.

وأوضح المصطفى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج بما فيها الصين والولايات المتحدة الأميركية، لافتاً إلى تزايد هذه الظاهرة محلياً نتيجة الحرب المستمرة والحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة علينا.

وأوضح المصطفى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج بما فيها الصين والولايات المتحدة الأميركية، لافتاً إلى تزايد هذه الظاهرة محلياً نتيجة الحرب المستمرة والحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة علينا.

وأوضح المصطفى أن ارتفاع تكاليف الإنتاج بما فيها الصين والولايات المتحدة الأميركية، لافتاً إلى تزايد هذه الظاهرة محلياً نتيجة الحرب المستمرة والحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة علينا.

> المعقالي: لا تحليل للعينات بسبب ارتفاع كلفتها

«النفط» تزيد مخصصات المحافظات من مازوت النقل.. ووعود بعودة المخصصات لطبيعتها

عضو مكتب تنفيذي بدمشق لـ«الوطن»: زيادة طلبات النقل في العاصمة ٣٠ ألف ليتر يومياً

مدير محروقات اللاذقية لـ«الوطن»: تحسن بمخصصات المحافظة من المادة

محمد راكان مصطفى
عبير محمود

كشف مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» أنه تم العمل على زيادة مادة المازوت المخصصة للنقل في المحافظات كلها، بكميات إضافية وفق ما هو متاح.

وأكد المصدر لـ«الوطن» حرص الوزارة على القيام بما هو متاح لإدارة للكميات المتوفرة بما يضمن استمرار عمل القطاعات الإستراتيجية بأفضل طريقة ولأطول فترة إلى حين وصول التوريدات الجديدة.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة دمشق لـ«الوطن» زيادة عدد طلبات النقل بمقدار طلب ونصف الطلب، أي ما يعادل ٣٠ ألف ليتر يومياً وتأمل أن تشهد تحسناً أكبر بواقع الطلبات المخصصة للعاصمة والتي تزود بها من شركة سادكوب.

تجدر الإشارة إلى استجابة محافظة دمشق بتزويد شركات النقل الخاصة بمادة المازوت ما أسهم في عودتها للعمل اعتباراً من آخر أيام العطلة، ما ساهم في حل جزء كبير من الازدحامات التي حصلت خلال أول يومين في العطلة، علماً أن الازدحامات الخانقة عادت للتزايد بالتزامن مع انطلاق العام الدراسي من جهة والتقدم لمفاضلة القبول الجامعي من جهة أخرى، لنشهد ذروة الاختناقات وقلة السرافيس العاملة على خطوطها النظامية، بسبب تعاقدها مع الروضات والمدارس الخاصة لنقل الأطفال والطلاب وحتى مع بعض المعامل لنقل الموظفين ما سبب أزمة حقيقية بتسرب عدد من وسائل النقل عن خطوط سيرها، وخاصة في أوقات الذروة.

تجدر الإشارة إلى وجود قرارات بمنع تعاقد السرافيس مع المدارس لنقل الطلاب والمدرسين، إلا أنه تم التراخي بهذا الشأن وسمح لبعض وسائل النقل بالعمل على تخديم هذه المدارس والروضات، ولكن ضمن مسار عمل خاص محدد ومضبوط من المحافظة وذلك بعد تطبيق نظام التتبع الإلكتروني لـ«جي بي إس»، ولكن يبدو أن المحافظة عدلت بشكل كامل عن هذا القرار، ما أتاح للبعض من ضعاف النفوس استغلال حاجة المواطنين لتأمين وسيلة نقل وتقاضي ضعف التعرفة، ناهيك عن زيادة عدد الركاب بصورة مبالغ فيها، وجشع بعض سائقي السرافيس عبر تقاضي أجرة مبالغ فيها بشكل كبير، كما لوحظ عودة تكسي الركاب «تكسي سرفيس» لتحتل محل السرافيس في المواقف المتعارف عليها، وبأسعار كاوية ليصبح الركاب مجبرين على استخدامها في ظل قصور الحلول الحكومية لأزمات كهذه على مستوى العاصمة وريفها كاملاً.

وفي اللاذقية عادت مشاهد الازدحام إلى معظم الكراجات والمواقف منذ نهاية الأسبوع الماضي مع تخفيض كميات المازوت الواردة إلى المحافظة، بعد تحسن ملموس بعمل وسائل النقل في اللاذقية خلال الفترة الماضية، حيث اشتكى عدد من المواطنين عدم القدرة على العودة من قراهم إلى المدينة خلال أيام العطلة بسبب الازدحام الكبير على الخطوط الريفية بشكل خاص، منوهين إلى أهمية معالجة هذه الأزمة مع بداية الدوام الأسبوع الجاري.

كما أشار مواطنون إلى عدم قدرتهم على السفر إلى وجهات خارج المحافظة بسبب عدم توفر حجوزات في عدد من شركات البولمان، مطالبين بإيجاد حلول لهذه المشكلة.

واعتبر عدد من المواطنين أن هذه الأزمة قد تكون تمهيداً لرفع أسعار أجور النقل، مشيرين إلى أنه في السابق اعتدنا على أن أي أزمة خدمية تلحقها عملية رفع أجور، وفق قولهم، وتساءل كثيرون عن كفية توفر المحروقات في السوق السوداء مقابل عدم توفرها في القطاعات الحكومية؟

نقيب السائقين في اللاذقية أحمد نجار أكد لـ«الوطن» أن تخفيضات كميات المازوت الواردة إلى المحافظة أثرت في عمل السرافيس والبولمان خلال العطلة، مبيناً أنه تم وضع خطة مع أعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة ليكون هناك توازن في عمل الخطوط.

وأكد نجار أن الأمور في تحسن تدريجي خلال الأيام المقبلة، منوهاً إلى المتابعة الميدانية مع عضو المكتب التنفيذي لواقع عمل الكراجات وتأمين المواطنين.

ونوّه نجار إلى أنه يتم العمل وتوزيع المخصصات على الخطوط وفق المتوفر بحيث يتم ضمان عمل وسائل النقل وتأمين الركاب إلى وجهاتهم وفق الممكن، مبيناً أن التخفيض كان بحوالي ٣٠ بالمئة من مخصصات السرافيس، مع الإشارة إلى أن عددها نحو ٤٥٠٠ سرفيس على خطوط الريف والمدينة.

من جهته، أكد مدير محروقات اللاذقية سامر كفا لـ«الوطن» حصول تحسن في مخصصات المحافظة من مادة المازوت لتصبح ٩ طلبات في اليوم بعد أن كانت ٨ طلبات خلال الفترة الماضية، وأوضح أنه بموجب التحسن سيتم تعزيز قطاع النقل من مادة المازوت بنسبة تتراوح بين ٢٥ – ٣٠ بالمئة بشكل عام، لافتاً إلى أن المخصصات العادية للمحافظة كانت في السابق ١٢ طلباً في اليوم الواحد.

وأردف مدير محروقات بأن هناك وعوداً بأن تتم إعادة المخصصات لطبيعتها خلال الفترة المقبلة.. وكانت معلومات «الوطن» قد أكدت وجود تأخر بوصول توريدات المشتقات النفطية بسبب الظروف العالمية، وتفاقم الأوضاع في البحر الأحمر.

الأمر الذي أكدته وكالات أنباء عالمية باستمرار كابوس تناقص عدد الناقلات النفطية مع استمرار أزمة الشحن التجاري في البحر الأحمر ليقضّ مضاجع تجار النفط خلال العام الجاري. ولا يستبعد محللون أن تشهد أسواق النفط أزمة في عمليات تسليم الشحنات في مواعيدها، مشيرين إلى انعكاس تطورات البحر الأحمر على الشحن التجاري فيه ما سبّب بتحولات واسعة النطاق في تجارة النفط العالمية، وبدأت أسعار إيجار الناقلات النفطية ترتفع، ما سيقود تلقائياً إلى ارتفاع أسعار النفط، وذلك بسبب طول الرحلة عبر رأس الرجاء الصالح بعد التحول عن البحر الأحمر وتراجع سعة الناقلات المتاحة، وظلت أسعار النفط تحت السيطرة العام الماضي مع خفض «أوبك» للإنتاج النفطي.

٨٠ مليار ليرة منها لخطوط تعبئة المياه

مدير التخطيط في وزارة الصناعة لـ«الوطن»: ٣٢٠ مليار ليرة خطة الوزارة الاستثمارية لعام ٢٠٢٥.. والأرقام لم تُقرر!

هناء غانم

أكد مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الصناعة مطيع الريم عمل الوزارة على إعداد الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٥ حيث تتم مناقشة كل المشروعات والمعايير المعتمدة التي يجب اتباعها في إعداد الخطة، لافتاً إلى جملة المشروعات الاستثمارية التي أدرجت ضمن الخطة الاستثمارية، حيث تم تركيز الاعتمادات المرصودة على المشروعات التي تحقق الجدوى والعائدية الاقتصادية.

وكشف مدير التخطيط في حديثه لـ«الوطن» أن خطة الوزارة الاستثمارية للعام ٢٠٢٥ تقريباً نحو ٣٣٠ مليار ليرة وهذا الرقم ليس نهائياً باعتباره لم يقر ولم يعتمد من المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وحول المشروعات المدرجة في الخطة قال: تم إدراج أكثر من خط لتعبئة سواء في نبع الفيجة أم السن وفي دريكيش التي خط الإنتاج فيها طاقته محدودة، وتم إعداد خط إنتاج كبير في نبع الفيجة ودراسة الجدوى الاقتصادية والموافقة عليها من هيئة التخطيط والتعاون الدولي بتكلفة تقدر بحوالي ٣٠ مليار ليرة له، وسوف يتم طلب الاعتماد الكامل خلال اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بعد اعتماده منه، حيث تم طلب الموافقة على زيادة التمويل المقترح وتخصيص الاعتمادات لخطوط المياه بالكامل بـ٨٠ مليار ليرة في الشركة العامة للصناعات الغذائية المحدثة حالياً.

ولفت الريم إلى وجود مشروعات إستراتيجية في قطاع صناعة الإسمنت، وسيتم التركيز على زيادة نشاط صناعة الإسمنت التي تقوم الوزارة حالياً بتطوير الطاقة الإنتاجية فيها والبحث عن وسائل لتخفيض تكلفة إنتاج الطن من الإسمنت، وإلى أنه يتم بالتنسيق مع هيئة التخطيط إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لإدخال مسخنات على ٦ مراحل بدلاً من الموجودة حالياً والتي هي على ٣ مراحل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية وانخفاض كبير في استهلاك الفيول وبالتالي انخفاض كبير في استهلاك الطن الواحد لإنتاج الكلينكر من حوامل الطاقة، بتكلفة تقديرية للمسخن الواحد ١٠٠ مليار ليرة، منوهاً بأن دراسات الجدوى الاقتصادية أوضحت أن استردادها تقريباً أقل من سنتين، ناهيك عن تحقيق وفر كبير سواء بالتكلفة أم زيادة الطاقة الإنتاجية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من العوامل الأخرى لها علاقة بالانبعاثات والغازات وغيرها.

ومن المشروعات المطروحة في الخطة الاستثمارية للعام القادم ذكر مدير التخطيط أن تم وضع خطة لتصحيح مطاحن الإسمنت عمودية بدلاً من أفقية وهذا يؤدي إلى وفر كبير في استهلاك حوامل الطاقة وزيادة الإنتاج والأهم الوفرة في استهلاك كرات الطحن والتي تكلفتها كبيرة لكونه يتم استيرادها.

وفيما يخص المؤسسة العامة للتبغ تم التخطيط لمشروع لإنتاج معمل (الطلاحي الورقية) وهي عبارة عن مخلفات إنتاج السجائر والتي يتم تحويلها عن طريق خط إنتاجي إلى «طلاحي» قابلة للتدوير وإعادة الاستخدام، حيث يتم استثمار كامل منتج المادة الأولية الداخلة في عملية الإنتاج، والتي هي التبغ، وزيادة الطاقة الإنتاج وخاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في صناعة التبغ، حيث يتم وضع مشروعات استثمارية وإستراتيجية لتطوير هذه الصناعة في القطاع العام.

وأشار إلى وجود مشروعات إستراتيجية في القطاع النسيجي بعد إطلاق الشركة العامة للصناعات النسيجية تتمثل في إنتاج خيط الكومباكت وتطوير رؤوس الغزل لإنتاج (خيط الغزل المحكم)، مبيناً أن هذا المشروع أدرج ضمن الخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٥ في عدة شركات منتجة للغزول، إضافة إلى وجود عدة الآلات من غزل التوربين سوف يتم توريدها إلى فرع المنطقة الشمالية لتطوير صناعة الملابس الداخلية والجاهزة في الشركة العربية وشركة زنوبيا وشمرا إضافة لذلك هناك خط لإنتاج (البشكير) في الشركة بعد موافقة الهيئة الاقتصادية.

وأضاف مدير التخطيط: إن الوزارة تركز ضمن خطتها الاستثمارية على الصناعات الكيميائية حيث يبلغ اعتمادها نحو ٢٨ مليار ليرة سورية وأهمها في صناعة الأدوية (تاميكو)، مبيناً أن هناك تجهيزات وآلات يتم توريدها ضمن خطة ٢٠٢٥ لإعادة تأهيل بعض الآلات الموجودة، أو لخطوط جديدة مما يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية بشكل كبير للأصناف الدوائية المنتجة حالياً وتلقى رواجاً بالأسواق، إضافة إلى إدخال أصناف جديدة لم تكن منتجة سابقاً.

وأضاف مدير التخطيط: إنه كان للقطاع الهندسي نصيب أيضاً من الخطة الاستثمارية والتي تتجاوز اعتماداتها أكثر من ٧٠ مليار ليرة، إذ تم التركيز على شركتي كابلات حلب ودمشق، وخاصة أنه تمت مؤخراً إعادة تأهيل خط التوتر المتوسط وهو حالياً بصدد تجارب التشغيل ومن المقرر أن يتم تشغيله في العام القادم ليبدأ الإنتاج بشكل اعتيادي.

وأشار إلى العمل على توريد مجموعة من التجهيزات للآليات الكبيرة لكابلات الشركتين لزيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الاسم التجاري.

ولفت إلى أنه يتم التركيز حالياً في خطة الوزارة الإستثمارية لعام ٢٠٢٤ على استكمال إعادة تأهيل شركة ألبان دمشق بشكل كامل من بنى تحتية وخطوط إنتاج وتأهيل الأقسام الموجودة بالشركة بشكل كامل، مشيراً إلى أن كتلة الاعتمادات الموجودة حالياً نحو ٢٠٠ مليار ليرة قيم العقود التي تم التثبيت عليها تحقق عائدات كبيرة ونسبة تنفيذ تتجاوز الـ٨٠ بالمئة.

وبيّن أن معظم العقود تتم في النصف الأخير من العام لذلك لا يمكن تحديد قيمها حالياً، مشيراً إلى أنه يتم العمل على استكمال تأهيل شركة تل سلحب باعتبار أن خطة تأهيل المعمل وصلت إلى أكثر من ٨٠ بالمئة من الإنجاز بكفاءة وخبرات محلية بتكلفة بلغت نحو مليار ليرة سورية علماً أنه سابقاً تم وضع خطة لإعادة التأهيل بـ٣٠ مليار ليرة ومن المقرر أن تصبح جاهزة للعمل خلال الموسم الزراعي القادم للشوندر السكري.